

١٢٢

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٢٧ صفر سنة ١٣٨٧ هـ . الموافق ٥ حزيران سنة ١٩٦٧ م . العدد ٢٠١٠

عَدَدٌ مَمْتَّازٌ

صفحة

٨٥٨

اعلان الاحكام العرفية في جميع احياء المملكة

٨٥٩

تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧

٨٦٣

تعيين الحاكم العسكري

٨٦٣

أمر صادر عن الحاكم العسكري العام

٨٦٣

أمر دفاع رقم (١٠) لسنة ١٩٦٧ صادر عن رئيس الوزراء

مطبعة الجيش العربي

هذا من المجلد

اعلان

الاحكام العرفية في جميع انحاء المملكة

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٤) تاريخ ١٩٦٧/٦/٥ التالي :-

بالنظر الى حالة الحرب القائمة ما بين الدول العربية واسرائيل ، الامر الذي تعتبر معه التدابير والاجراءات القائمة في الوقت الحاضر غير كافية للدفاع عن المملكة ، واستناداً الى المادة (١٢٥) من الدستور ، يقرر مجلس الوزراء اعلان الاحكام العرفية في جميع انحاء المملكة اعتباراً من تاريخ اليوم ١٩٦٧/٦/٥ .

نحى الحسين لله ملك المملكة العربية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة (١٢٥) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥

نصدر ارادتنا بوضع التعاميم التالية :-

تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧

صادرة بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور



المادة ١ - يطلق على هذه التعاميم اسم (تعاميم الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧ ويعمل بها من تاريخ ١٩٦٧/٦/٥ .

المادة ٢ - يعين حاكم عسكري عام بقرار من مجلس الوزراء وموافقة جلالة الملك ، يمارس في سبيل تأمين السلامة العامة في المملكة والدفاع عنها كافة السلطات والصلاحيات التي لجلالة الملك المعظم او لرئيس الوزراء بمقتضى قانون الدفاع ويوجع الانظمة والوامر الصادرة بمقتضاه .

المادة ٣ - أ - للحاكم العسكري العام ان يعين اي شخص من المدنيين او العسكريين موظفين كسانوا ام غير موظفين ليكونوا اما مساعدين له او حكاما عسكريين محليين في المناطق او الجهات التي يعينها بصرف النظر عن التقسيمات الادارية المعمول بها في المملكة في الوقت الحاضر .

ب - ينظم الحاكم العسكري العام موازنة خاصة بالرواتب والنفقات الاخرى التي تستلزمها الادارة العرفية ويتمدها مجلس الوزراء للموافقة عليها والعمل بموجبها .

المادة ٤ - أ - على الرغم مما جاء في اي قانون او نظام آخر يجوز للحاكم العسكري العام وللحاكم العسكريين المحليين ان يأمروا بالقاء القبض على اي شخص وتفتيشه وتوقيفه وحجزه للمدة التي يرونها ، في اي مكان من المملكة ، ويدخلون المنازل والمسكن والمخيمات والمخيمات والتحصينات فيها وتفتيشها في اية ساعة من ساعات الليل والنهار .

ب - كل شخص صدر امر من الحاكم العسكري المحلي بالقاء القبض عليه او بتوقيفه او حجزه يجب ان يحال الى المحكمة العرفية العسكرية ذات الاختصاص خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الامر اذا كان ذلك الامر قد صدر بسبب تهمة معينة نسبت اليه .

هذا من أجل

اما اذا كان الامر المذكور قد صدر للمحافظة على الامن والسلامة العامة فيجب ان يقدم الى الحاكم العسكري العام خلال مدة لا تتجاوز سبعة ايام ليةترن بتصديقه .

المادة ٥ - تكون الاوامر التي يصدرها الحاكم العسكري العام او المحاكم العسكريون المليون نافذة . بالحال ولا تنبع اي وجه من وجهه الطعن او المراجعة امام اية محكمة من المحاكم بما في ذلك محكمة العدل العليا .

المادة ٦ - تشكل في المماكة: محكمتان عرفيتان عسكريتان لمحكمة الاشخاص الذين يساقون اليها من قبل المدعي العام العسكري تمارس الاولى وظائفها وصلاحياتها في محافظات العاصمة واريد والبقاء والكرك ومعان ، والثانية في محافظات القدس ونابلس والخليل .

المادة ٧ - تتألف كل من المحكمتين العرفيتين العسكريتين من رئيس وعضوين من الضباط الذين لا تقل رتبة اي منهم عن رئيس ويتوم بوظيفة الادعاء العام لديهما مدع عام عسكري ويعين جميع هؤلاء الحاكم العسكري العام .

المادة ٨ - تمارس المحكمة العرفية العسكرية حتى القضاء على جميع الاشخاص فيما يتعلق بالجرائم والمخالفات التالية :

أ - الجرائم التي تقع على امن الدولة الخارجي المنصوص عليها في المواد ١٠٧ الى ١١٧ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ .

ب - جرائم التجسس المنصوص عليها في المواد ١٢٤ - ١٢٦ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ .

ج - الجرائم التي تقع على امن الدولة الداخلي المنصوص عليها في المواد ١٣٥ - ١٤٩ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ .

د - الجرائم التي تقع على السلامة العامة المنصوص عليها في المواد ١٥٧ - ١٦٨ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ .

هـ - مخالفة احكام المادة ١٩٥ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ .

و - مخالفة احكام قانون الاسلحة النارية والذخائر رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ .

ز - مخالفة احكام قانون المرفقات رقم ١٣ لسنة ١٩٥٣ .

ح - مخالفة احكام قانون مقاومة الشيوعية رقم ٩١ لسنة ١٩٥٣ .

ط - الانتساب الى اي حزب سياسي منحل او غير مرخص .

ي - مخالفة احكام قانون الدفاع او اي نظام او امر صادر بمرتبضاه .

ك - الاتصال والتعامل مع العدو واعمال التسلل والتخريب .

ل - الاعتداء على موظفي الدولة وضباط وافراد الجيش العربي والشرطة او عرقلة اعمالهم اثناء قيامهم بواجباتهم الرسمية او بسبب قيامهم بها .

م - مخالفة الاوامر التي يصدرها الحاكم العسكري العام او المحاكم العسكريون المليون .

ن - اي جرم او مخالفة اخرى يأمر الحاكم العسكري العام باضافتها الى هذه المادة بموجب اعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٩ - أ - للحاكم العسكري العام بصرف النظر عما جاء في اي قانون او نظام آخر ان يعين بمقتضى صلاحياته بموجب هذه التعليمات العقوبات الرادعة لاي جرم او مخالفة من الجرائم والمخالفات المبينة في المادة السابقة .

ب - للحاكم العسكري العام بالاتفاق مع وزير العدلية ان ينتدب اي قاض من قضاة المحاكم النظامية او اي مدع عام من هيئة النيابة العامة ليقوم بالاشتراك مع اي مدع عام عسكري او هيئة تحقيق عسكرية في التحقيقات بآية قضية يتولى التحقيق فيها ذلك المدعي العام او تلك الهيئة او للاشتراك مع الادعاء العام العسكري في المرافعة امام اية محكمة عرفية عسكرية .

المادة ١٠ - تعقد المحكمة العرفية العسكرية في اي مكان او زمان يعينه رئيسها .

المادة ١١ - تباشر المحكمة العرفية العسكرية المحاكمة بالاستماع الى بيان المدعي العام العسكري الذي يتضمن خلاصة الجرم المسند الى المتهم ثم تمكن المتهم من بيان افادته وتستمع الى شهود الاثبات وتمكن المتهم من مناقشتهم ثم تستمع الى شهود الدفاع (ان وجدوا) ما لم تر أن الغرض من طلبهم هو المماطلة والتسويف ، وتستمع اخيرا الى دفاع المتهم وتعقد قرارها في القضية .

المادة ١٢ - تجري المرافعة لدى المحكمة العرفية العسكرية بصورة علنية الا اذا قررت المحكمة بخلاف ذلك لاي سبب من الاسباب .

المادة ١٣ - تصدر قرارات المحكمة العرفية العسكرية بالايجاب او بالاكثرية المطلقة .

المادة ١٤ - يجب ان يستند انذار الى المادة المعنية في القانون او النظام او الامر العسكري الصادر بمقتضى هذه التعليمات وان يحتوي على الاسباب المدللة .

المادة ١٥ - لا تنفذ المحكمة العرفية العسكرية في جميع اجراءاتها بتانون اصول المحاكمات الجزائية او قانون البينات .

المادة ١٦ - بعد ادانة المتهم بالجرم المسند اليه تحكم المحكمة العرفية العسكرية العتوية التي تفرضها اية تعليمات للادارة العرفية او التي يعينها الحاكم العسكري العام لذلك الجرم بمقتضى المادة (٩) من هذه التعليمات فاذا لم تكن هناك عتوية قد فرضت على هذا الوجه فتحكم المحكمة العرفية العسكرية عندئذ بالحد الاعلى للعقوبة الاشد المعنية لذلك الجرم في قانون الدفاع او اي نظام او امر صادر بمرتبضاه او المعنية في قانون العقوبات او في اي قانون او نظام آخر .

المادة ١٧ - لا تنفذ قرارات المحكمة العرفية العسكرية باستثناء الحكم بالاعدام الا بعد تصديق الحاكم العسكري العام الذي له ان يخففها الى الحد الذي يراه مناسباً .

المادة ١٨ - لا ينقل حكم الاعدام الا بعد تصديق جلالة الملك المعظم بناء على تنسيب مجلس الوزراء وجلالته ان يمارس حق التخفيف والعفو بمقتضى احكام الدستور وقانون العقوبات .

كل من أشعل

المادة ١٩ - تعتبر احكام المحكمة العرفية العسكرية بعد التصديق عليها بمقتضى المادتين السابقتين قطعية وتنفذ على الفور ولا تخضع للطعن امام اية محكمة بما في ذلك محكمة العدل العليا ولا تتبع اية طريقة من الطرق القانونية .

المادة ٢٠ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذه التعليمات والى ان تلغى او تستبدل بغيرها يوقف العمل بجميع بنود الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من قانون تشكيل الحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ عدا الفقرتين (أ ، ب) منها ولا يعمل باي قانون او نظام او امر آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكام ذلك القانون او النظام او الامر مع اي حكم من احكام هذه التعليمات او اي امر يصدره الحاكم العسكري بمقتضاه .

أخيراً

١٩٦٧/٦/٥

وزير	وزير	وزير المواصلات	رئيس الوزراء
العدل	الخارجية	والسياحة والاثار	وزير الدفاع
سمعان داود	احمد طوقان	عاكف الفايز	سعد جمعه

وزير	وزير الداخلية	وزير المالية ووزير دواء
الاشغال العامة	البلدية والتربية	لشؤون رئاسة الوزراء
يحيى الخطيب	احمد اللوزي	صالح بركان

وزير	وزير	وزير	وزير
الانشاء والتعمير	الاعلام	الاقتصاد الوطني	التربية والتعليم
اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف	حاتم الزعبي	ذوقان الهنداوي

وزير	وزير الشؤون	وزير	وزير
الداخلية	الاجتماعية والعمل	الزراعة	الداخلية
عبد المجيد حجازي	مصباح الكاظمي	جمال حماد	راضي العبد الله

تعيين الحاكم العسكري

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ التالي :

عملاً بالمادة (٢) من تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧ قرر مجلس الوزراء تعيين دولة رئيس الوزراء حاكماً عسكرياً عاماً في المملكة ليمارس كافة الصلاحيات المعطاة له بمقتضى التعليمات المذكورة .

١٩٦٧/٦/٥

أمر

عملاً بالفترة (أ) من المادة الثالثة من تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧ ، أقرر تعيين معالي وزير الداخلية مساعداً لي بوصفي الحاكم العسكري العام في المملكة الاردنية الهاشمية ، وتعيين المحافظين كلا في محافظته حاكماً عسكرياً محلياً ليمارس الصلاحيات المنصوص عليها في التعليمات المذكورة .

١٩٦٧/٦/٥

الحاكم العسكري العام

أمر دفاع رقم (١٠) لسنة ١٩٦٧

صادر بمقتضى المادة (٥) من نظام الأمن الاقتصادي لسنة ١٩٣٩

٠٠٠٠٠٠

- ١ - لايحوز السحب من اية ودیعة سراء في حساب بنار او حساب توفير او ودیعة لابل اكثر من مائة دينار نقداً في الشهر .
- ٢ - تستثنى سحبوات الخزينة والدوائر الرسمية من هذا الامر .
- ٣ - لا ينطبق هذا الامر على القيد على الحسابات لدفع قيمة القبولات وسحبوات الاعتمادات المستندية .
- ٤ - تغلق فروع بنك انترا في المملكة حتى اشعار آخر .

١٩٦٧/٦/٥

رئيس الوزراء
سعد جمعه

٠٠٠٠٠٠

هذا من العمل